أولا: الأسباب الداعية لاعتماد معايير محاسبة دولية موحدة

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى ضرورة تبني معايير محاسبة دولية موحدة، نذكر أهمها في ما يلي:

- عدم الاتفاق على نظرية شاملة للمحاسبة؛
- ظهور العولمة وتحرير التجارة الدولية؛
- ظهور سياسات الخوصصة.
- تدخل الهيئات الدولية.

ثانيا: منهجية اصدار المعايير المحاسبة الدولية

يتم وضع المعايير المحاسبية الدولية من خلال الاجراءات التالية:

- يقوم المجلس بتعيين لجنة فرعية برأسها عضو من المجلس وتضم أعضاء من ثلاثة دول مختلفة بالإضافة إلى مجموعة من المستشارين أو الخبراء ويتم البحث في موضوع المعيار المقترح؛
- تقوم اللجنة الفرعية بدراسة الموضوع محل البحث وتراعي اللجنة في هذا الشأن القواعد الأساسية وإطار العمل المحدد من لجنة المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، كما تدرس اللجنة الفرعية الممارسات المحاسبية في مختلف الدول للتعامل مع الموضوع محل البحث، وبعد الانتهاء من الدراسة والبحث تقوم اللجنة الفرعية بتقديم تقرير إلى المجلس يوضح النقاط الرئيسية لموضوع المعيار المقترح؛
- بعد وصول رد المجلس على التقرير المقدم تصدر اللجنة الفرعية مسودة بالمبادئ التي ستراعي عند إصدار مسودة العمل المحاسبي وتوضح اللجنة الفرعية الطرق المختلفة للتعامل مع الموضوع كما تنشر اللجنة الفرعية مسودة المبادئ وتبدأ في استقبال ردود الفعل عليها من مختلف الهيئات المحاسبية في الدول المختلفة؛
- بناء على مسودة المبادئ يتم إعداد مسودة المعيار وعرضها على المجلس، وفي حالة موافقة ثلثي الأعضاء تنشر مسودة المعيار ويفتح باب التعليقات عليها لمدة ستة أشهر؛
- بعد مراجعة جميع التعليقات الواردة على مسودة المعيار بعد اللجنة الفرعية المعيار المحاسبي في شكله النهائي وتعرضه على المجلس للمناقشة والتصديق عليه بعد الحصول على الموافقة 75% من أعضاء المجلس على الصيغة النهائية للمعيار كأحد المعايير المحاسبية الدولية؛
- بعدها يقوم المجلس من آن إلى آخر بتشكيل لجنة لمراجعة المعايير المحاسبية الحالية، وذلك لتعديلها أو إضافة أو تغيير أي جزء من أجزائها لتواكب التطورات في المهنة.

ثالثا: التو افق المحاسبي

يمكن تعريفه على أنه: "مسار موجه لتعظيم انسجام التطبيقات المحاسبية، وذلك بالحد من مستوى تغيراتها".

كما يعرف أيضا:" هو الحد من الفروق والتباين بين الممارسات المحاسبية بما يسمح بإجراء المقارنة بين

القوائم المالية عبر الزمن (من سنة إلى أخرى) وعبر المكان (بين مؤسسة ومؤسسة أخرى).

رابعا: الفائدة من التو افق المحاسبي الدولي

يحقق التوافق المحاسبي مزايا لمجموعة من الأطراف، وسنأتي على ذرها بالتفصيل:

- **المؤسسات المعدة للقوائم المالية:**

- يوفر التوافق المحاسبي الدولي للشركات خاصة الدولية منها الوقت والمال والجهد الذي يبذل في توحيد قوائمها المالية وذلك لقلة عدد التسويات التي سيتم إجراؤها لحسابات الشركات التابعة والتي تعتمد كل منها في إعدادها على مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية والتي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

- إنجاح عملية التسيير والمراقبة التي تقوم بها الشركات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناءا على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة.

- تحسين عملية اتخاذ القرارات عند المستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم عن طريق زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات في الدول المختلفة، بما يضمن الإقبال الكبير على استثمارات هذه الشركات.

- **الأطراف المستعملة للقوائم المالية:**

- إن الفائدة الأساسية التي يحققها التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة أساسا في المستثمرين الدوليين هو تمكينهم من إجراء المقارنات بين المعلومات المالية الدولية المتاحة وهو ما يسهل عملية تقييم الأداء للمؤسسات، ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية، وهو بدوره يساعد على إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية.

- أما بالنسبة للبنوك والمقرضون فسوف ترتفع درجة الثقة لديهم في القوائم المالية، وكذلك المحللين الماليين سوف يحصلون على تقارير مالية تتسم بالمصداقية وإمكانية الاعتماد عليها كمدخلات العمليات التحليل المالي واستخدام المقارنات التي تعتبر إحدى أهم الأدوات الرئيسية للمحلل المالي تكون ممكنة ومبنية على أسس أكثر موضوعية، ومن ثم تزيد درجة الثقة في نتائج التحاليل المالية.

- يسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، وذلك من خلال إعطاء الشركة فرصة أخرى للحصول على الأموال من خارج حدود الدولة الموجودة بها، سواء كان ذلك في صورة رأس مال أو في صورة قروض، حيث أن أصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج يعتمدون على المعلومات المنشورة بالتقارير المالية والتي تكون أكثر ملائمة وقابلة للمقارنة بالنسبة لهم، بما يسمح بتقييم فرص الاستثمار والإقراض. ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة لهم.

- **الأطراف الأخرى:**

- تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة من خلال نجاح عمليات الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة البنك الدولي، هيئات مراقبة الأسواق

المالية الوطنية أو الدولية لما يتيحه من خفض تكاليف الرقابة التي تتطلب في حالة وجود اختلافات أعباء إضافية تتعلق أساسا بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة وبرامجها. والاستعانة بمراجعين لا ينتمون لثقافة واحدة لمراجعة الفروع، وهو ما يطرح مسألة مصداقية هذه الأعمال وتطابقها مع أهداف مراجعي المجمع.

- طبيعة عمل الشركات التي تعمل في مجال المحاسبة والمراجعة الدولية، حيث تنتشر في العديد من الدول لتقوم بمراجعة حسابات الشركات المتعددة الجنسيات وأحيانا الشركات المحلية في الدول التي توجد بها، فهي كثيرا ما تواجه مشكلة اختلاف المعايير والممارسات المحاسبية بين دول العالم وهو ما يلزمها بعمل برامج خاصة لكل دولة على حدة، وكذلك تأهيل المحاسبين وتدريبهم على الأنظمة المحاسبية، الأمر الذي يكلفهم جهدا وأموال مضاعفة ناتجة عن خصوصية كل نظام محاسبي، ومن ثم يسهل التوافق المحاسبي الدولي للشركات القيام بأعمالها و بأقل تكلفة، وكذلك الحال بالنسبة للشركات محل المراجعة التي ستستفيد من انخفاض تكاليف المراجعة.

خامسا: مبررات التو افق المحاسبي الدولي

إن تزايد الاهتمام بالتوافق المحاسبي نشأ بسبب تفاعل مجموعة من الدوافع التي لعل أبرزها ما يلي:

- **تطور الأسواق المالية العالمية:** يعد انتشار الأسواق المالية من أبرز الخصائص التي أصبح يتميز به الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، خاصة في الدول المتقدمة التي تعتمد عليها بشكل كبير ومباشر في تعبئة الادخار ومواجهة الاحتياجات التمويلية التي تعبر عنها كل من المؤسسات الاقتصادية بما تطرحه من أسهم للحصول على أموال تمكنها من الرفع من استثماراتها، وما تطرحه الحكومات من سندات لتغطية العجز في ميزانياتها.
- **قيود الهيئات الرقابية (SEC):** إن السوق المالية الأمريكية وباعتبارها أكثر الأسواق المالية كفاءة ونضجا وكبرا من حيث حجم التداول تفرض بالإضافة إلى الشروط العامة المعمول بها في معظم الأسواق العالمية إلزام الشركات الراغبة في دخول السوق المالي في الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بإعداد مقاربة لقوائمها المالية المجمعة استنادا إلى المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما (US_GAAP)، إضافة إلى الإمداد بكل المعلومات الضرورية التي لا تتضمنها القوائم والتقارير المالية المعدة حسب المعايير الوطنية للشركة. وذلك حرصا على حماية مصالح المستثمرين خاصة الأفراد والعمل على ضمان حق المستثمرين في الحصول على المعلومات الملائمة من الشركات المسعرة.
- **توسع الأنشطة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات:** إن تعاظم قوة الشركات المتعددة الجنسيات لتشمل أنحاء العالم سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول أو السيطرة على شركات تابعة، ومع زيادة وتوسع أعمالها الدولية وتسارع حركة التجارة الدولية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، ومع تطور الأسواق المالية وزيادة حجم التجارة الدولية التي تحركه هذه الشركات الدولية، وعلى اعتبار أن هذه الشركات في القوة المؤثرة في مجال تطوير

المحاسبة الدولية والمعالجة هذه الأعمال والأحداث الاقتصادية على المستوى الدولي، كان لزاما إتباع استراتيجيات معينة في مجال المعالجة المحاسبية لمثل هذه الأنشطة من أجل اتخاذ القرارات الضرورية في الوقت الملائم.

سادسا: التوحيد المحاسبي

يشير التوحيد المحاسبي إلى تطبيق لغة موحدة (معايير محاسبية، قواعد، مصطلحات...) بهدف تسهيل الاتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية والمهتمين بالمعلومات المحاسبية.

ويعرف أيضا على أنه اعتماد المحاسبة على مصطلحات وقواعد مشتركة ومتشابهة، وأن تصدر وثائق وقوائم مالية تتطابق في المحتوى والتقديم من مؤسسة إلى أخرى.